

الإنفاق العام عند الأزمات الاقتصادية وفي ظل الملاءة المالية - تقييم سياسات الجزائر -

د. إسماعين جوامع * أ. فليزة بركات **

الملخص:

مع بداية العشرية الأولى لهذا القرن تعرض العالم لإحدى أسوأ الأزمات الاقتصادية والمالية في تاريخه، وما زالت تهدد الكثير من الدول بالإفلاس والانهيار، وفي هذه الظروف تكون الدول مضطرة لتخفيض إنفاقها العمومي أو الحكومي لكي تواجه الأزمة، وينظر دائما عند الأزمات أن أول السياسات العامة تكون في جانب تخفيض الإنفاق، وتوجيهه بطريقة تقشفية قد تكون قاسية.

لكن في حالة الجزائر عند هذه الأزمة نجد توسع متزايد في الإنفاق العام سنة بعد أخرى، حيث استفادت الجزائر من ملاءة مالية غير مسبقة نتيجة ارتفاع سعر المحروقات في الأسواق الدولية، ولكن في اعتقادنا أن الأزمة العالمية مست الجزائر بشدة ولم يكن هناك استفادة من الملاءة المالية بطريقة جيدة.

ومن جهة أخرى نعتقد أن ليس هناك تزايد في الإنفاق العام لكن هو توسع تضخمي، ناتج عن علاقة سعر الصرف للدينار مقابل الدولار، والانخفاض القياسي للدولار أمام وحدة القياس الأضمن وهي الذهب خاصة منذ 2008.

إذن في هذه الورقة سوف نطرح تساؤل جوهري هو، هل كانت السياسة العامة للجزائر في مجال الإنفاق العام صائبة؟ وكيف تستطيع الجزائر الاستفادة مستقبلا من حالة التعافي المالي الناتج عن المداخليل البترولية الضخمة؟ وإعادة توزيعها بما يتناسب والاستدامة في النمو والتنمية.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق العام، الأزمة الاقتصادية، الملاءة المالية، سعر الصرف، التضخم التراكمي.

Résumé :

Avec le début de la première décennie de ce siècle, le monde a été à l'une des pires crises économiques et financières de son histoire, qui continue de menacer de nombreuses pays par faillites et l'effondrement,

* أستاذ محاضر - أ - جامعة محمد خيضر بسكرة.
** أستاذة مساعدة - أ - جامعة محمد خيضر بسكرة.

dans ces circonstances, les États sont obligés de réduire leurs dépenses publiques ou gouvernementales pour faire faces à la crise, et au trouve dans ce cas que la première politique générale et de réduire d'être les dépenses, et les diriges d'une manière peut être sévère.

Mais dans le cas de l'Algérie, à cette crise, nous trouvons l'expansion de dépenses publiques d'une année à l'autres, où l'Algérie a bénéficié d'une solvabilité financière grâce à la hausse des prix du pétrole sur les marchés internationaux, mais nous pensons que la crise mondiale a touché Algérie fortement qui n'a pas bénéficier par la solvabilité financière d'une manière optimale.

D'autre part, nous croyons qu'il n'y a aucune augmentation des dépenses publiques, mais c'est une expansion inflationniste, qui résulte de la relation entre le taux de change du dinars par rapport au dollar et la baisse du dollar face à l'unité de mesure la plus garantie qui est l'or, surtout depuis 2008.

Donc dans ce papier se pose la question cruciale est de savoir si la politique publiques de l'Algérie dans le domaine des dépenses publiques est saines? Et comment L'Algérie prochainement peut profiter de redressement financier résultant des énormes recettes pétrolières? Et les re-distribué d'une façon qui assure la durabilité de la croissance et le développement.

Mots-clés: les dépenses publiques, la crise économique, la solvabilité, le taux de change.

مقدمة:

شهد العالم الحديث أزمات إقتصادية ومالية متكررة وتكاد تكون دورية، هذه الأزمات مع مرور الوقت أصبحت أكثر شدة وتأثير وعالمية، نظرا إرتباط إقتصاديات العالم مع بعض في ظل تزايد التشابك العالمي المتعدد الجوانب وخاصة في جانبه المالي، هذه الأزمات وفي ظل عصر العولمة أصبحت متسارعة، ومؤثرة لدرجة أنها قادرة على تحطيم إقتصاديات بعض الدول في فترة وجيزة وبقوة غير مسبوقة.

لهذا تحاول كل دول العالم تبني سياسات عامة عند الأزمات المالية والإقتصادية تتناسب ورغبتها في المرور عبر الأزمة بأقل الخسائر والأضرار، ومن أهم السياسات العامة لكل دول العالم إعادة النظر في سياسة الإنفاق العام بحيث تبني ترشيد الإنفاق العام ليس بالضرورة تخفيض النفقات العامة كما قد يعتقد البعض، بل مراقبة فعالية

هذه النفقات كي تحقق أهدافها بشكل فعال خاصة في جوانب خلق الطلب الفعال، والإستثمار المنتج وكذا إعادة الثقة للمستثمرين والمواطنين في قوة البلد وإقتصاده وتجنب الأسوأ.

أما في الجزائر فكانت الوضعية مختلفة عندما جاءت أزمة 2007-2008 حيث نجد أن الجزائر تبنت سياسة إنفاق عمومي، متزايدة سنة بعد أخرى يدعمها ملاءة مالية غير مسبوقة ناتجة عن زيادة تاريخية لأسعار المحروقات ككل والبترول بشكل خاص، وتدعمها ظروف خاصة مرت بها الجزائر في فترة التسعينيات من القرن الماضي أدت إلى تراجع كبير للتنمية وإنهيار شامل للاقتصاد الجزائري مع رغبة الدولة في بقاءها كطرف فعال في الإقتصاد بدل القطاع الخاص، بإصرارها على تمويل مشاريع إستراتيجية وثانوية في مختلف القطاعات، وعدم إهمال دورها الإقتصادي.

في هذه الورقة نعتقد أن سياسة الجزائر في مجال الإنفاق العام في وجهها الظاهر تعتبر طموحة، والزيادات في الإنفاق العام تعطي إنطباع إيجابي، لكن عند تقييم هذه السياسة نجد أنها تحمل الكثير من الإخفاقات، نطلب إعادة النظر في جوانب كثيرة في فعالية الإنفاق العام ومحاولة ترشيد هذه السياسة وكذا لعب دور رقابي جديد يسمح بدفع عجلة التنمية من خلال إنفاق عمومي موجه وكفء وفعال.

المحور الأول: الأزمات الإقتصادية والمالية وسياسة الإنفاق العام

1- موجز تاريخ الأزمات.

إن علاقة الأزمات الإقتصادية والمالية بالإنفاق العام، وتحديد دور الدولة في الإقتصاد من مواضيع المجدل التي لم تتوقف طيلة تعرض العالم للأزمات، وأكد الإقتصاديون طوال بحثهم في هذا الموضوع على أهمية الرشادة في سياسة الدولة الإنفاقية عند تعرضها لأي أزمة سواء كانت أزمة خاصة بها أو اتسعت عبر الدول لتصبح عالمية، وتاريخ العالم مع الأزمات الإقتصادية والمالية طويل وقديم حيث تعرض الإقتصاد العالمي منذ القرن التاسع عشر (1870) إلى العديد من الأزمات المالية منها الإقتصادية وتفاوتت خسائرها وحجمها وتأثيرها دوليا بين الأزمة والأخرى، لكن ومع العولمة أصبحت الأزمات يختلف أنواعها ذات تأثير عالمي شامل وأكدت العديد من المؤسسات المالية الدولية وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي أن أزمة الإقتصاد الأمريكي بسبب الرهن العقاري لن تنجو منها أي دولة من دول العالم، ويقول ضياء مجيد موسوي في هذا الشأن "...الإقتصاد العالمي شبكة معقدة من العلاقات المتداخلة فيه تؤثر التغيرات التي تحدث في بلد واحد أو مجموعة من البلدان تأثيرا كبيرا على باقي بلدان العالم"⁽¹⁾، لكن في عالم الأزمات المالية هناك الكثير من الأسئلة تطرح تدور كلها

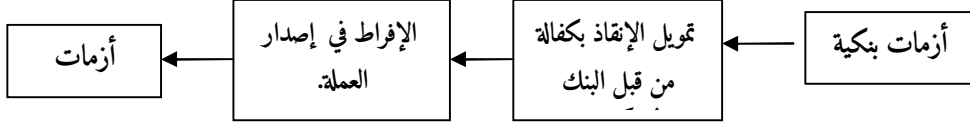
حول عبارة ماذا يحدث؟ حتى من قبل أكبر المختصين ولعل العبارة التالية توضح هذه الغرابة " في بداية عام 1987 كان مؤشر داو جونز عند مستوى 2000 نقطة أو لم يتعداه، وفي خلال نفس السنة حقق المؤشر صعودا ليصل إلى 2722 نقطة يوم 25 آب 1987 وفقد حتى يوم 19 أكتوبر 1987 ، 1000 نقطة منها 508 نقاط في هذا اليوم" فإذا حدث؟⁽²⁾.

ربما لم يشهد العالم قبل الأزمة الحالية أزمة تشابه أزمة الكساد الكبير في 1929-1933 التي بدأت في الخميس الأسود يوم 28 أكتوبر 1929 لكن تأثيرها إستمتر لسنوات أكثر من ذلك بكثير والمجدول التالي يوجز تواتر الأزمات المالية للفترة بين 1880 إلى أزمة غور شرق آسيا 1997.

ويشير إنبها هنا إتساع رقعة الدول المتأثرة من الأزمة، لكن في حالة ذهول من حجم أو عدد الأزمات في فترة بين 1977-1999 التي تعد فترة ليست بالطويلة لكن حجم وتنوع الأزمات بين بنكية وأزمة رف ليس بسيط.

ومن حيث التأثير يمكننا القول لقد دمرت أزمة السوق الناشئة عام 1997 دولا مثل إندونيسيا والبرازيل وكوريا وروسيا، وكانت خسائرها تمثل جزءا بالغ من الناتج القومي لهذه الدول، على الرغم أنها لم تدم فترة طويلة، وقبلها أزمة المكسيك سنة 1995 التي تسمى (أزمة درع البيزو)⁽³⁾ التي حطمت إصلاحات عشرة سنوات كاملة، ففي نهاية ديسمبر 1994 إلى جانفي 1995 قررت الحكومة المكسيكية تخفيض عملتها البيزو بمقدار 15 في المئة من قيمته الجارية، مما سبب حالة ذعر في العالم أجمع، حيث كان المستثمرين في وولت ستريت والقائمين على الصناديق الإستثمارية قد إستثمروا أكثر من 50 مليار دولار في قروض وأسهم وسندات الحكومة المكسيكية، وإندفع كل المستثمرين لسحب ثرواتهم من المكسيك، مما جعل البيزو يفقد 30 في المئة من قيمته مقابل الدولار في ثلاثة أيام، وإزداد الوضع سوءا بعد ذلك عندما فقدت المكسيك كل رصيدها من الدولارات وراح البنك المركزي المكسيكي يشتري يوميا مبالغ من البيزو بقيمة نصف مليار دولار. ولم تعد المكسيك قادرة على دفع ثمن ما تستورد من سلع، وراح المستثمرون في البلدان الآخذة في النمو في جنوب الكرة الأرضية وأواسط أوروبا يعرضون للبيع في ما يسمى بالأوراق الناشئة ما في حوزتهم من أسهم وسندات دين⁽⁴⁾ ولم تنتهي إلا بإقراض المكسيك أكثر من 50 مليار دولار من قبل الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي وبنك التسويات الدولية وقبلها أزمة الأرجنتين والشكل التالي يبين تكلفة بعض الأزمات البنكية كنسبة من الناتج القومي لهذه البلدان. هذه الأزمات يرى نموذج فيلاسكو المقترح سنة 1987 أنها تتحول من أزمة بنكية إلى أزمة صرف ونرى أنها تنتشر لتصبح أزمة إقتصادية يصعب حصر تكلفتها خاصة في الجانب الإجتماعي والإنساني، وما التقديرات المالية إلا جزء من حجم

المشكلة نعتقد أنه يمثل الخمس الظاهر من شكلة الجليلد لهذه الأزمتا.
الشكل رقم 01: تحول أزمة المصرفية (بنكية) إلى أزمة صرف نموذج فيلا سكو
1987



Source ; Robert BOYER, Mario DEHOVE et Dominique PLIHON , **Rapport sur Les crises financières**, (Paris, France, La Documentation française. 2004), p28

سوف لن نتحدث عن تاريخ الأزمتا ومرارتها، رغم أن كل أزمة مالية أو إقتصادية تتطلب أسلوب خاص لحلها لكن سوف نتابع تسارع الأزمة الحالية ونناقش أهم الحلول التي تناسب معها ومع غيرها.

2. تسارع الأزمة المالية الحالية: يجب في بداية التحدث عن الأزمة المالية العالمية أن نتحدث عن مصارف سوق القرض العقاري في الولايات المتحدة التي تنقسم إلى: مصارف القروض لأصحاب الملاة المالية الجيدة أو الممتازة (5)، حيث يكون احتمال تحول القروض إلى ديون معدومة ضعيفا جدا. والصف الثاني فهو سوق الإقراض العقاري الثانوي (6) الذي لا يتمتع فيه المقترضون بنفس مستوى الملاة المالية مقارنة بالنوع الأول.

ولقد إتجهت الشركات العقارية و البنوك خاصة منها المتخصصة في القروض العقارية في الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة الممتدة من العام 2001 إلى نهاية 2006م تقريبا إلى بيع العقارات السكنية والشقق للمواطنين الأمريكيين بغض النظر عن قوة السجل الائتماني لديهم أو ضعفه، وبتقسيط ميسر بفائدة ربوية 7% في بادئ الأمر تصبح بعد سنتين 9.5%، وأنه يجب على صاحب العقار أن يستمر في دفع الأقساط حتى نهاية مدة العقد حتى لو توفرت لديه السيولة المناسبة لذلك، وذلك لدفع الفوائد المترتبة عليه بحسب النظام الربوي. واعتقدت أن الضمانة الأكبر لهذه العملية هو العقار في حد ذاته الذي سوف لن تنخفض قيمته مع مرور الزمن.

ووصل أعداد المدينون في أزمة الرهن العقاري مع نهاية العام 2006م حوالي 3 مليون شخص، و مجموع الديون أكثر من 700 مليار دولار، لقد تعثر المواطنون عملاء الرهن العقاري ولم يتمكنوا من تسديد أقساط قروضهم العقارية وفوائدها وذلك لضعف سجلهم الائتماني، بالإضافة إلى أنهم من محدودي الدخل مما أدى إلى مشكلة

العسر المالي أي مشكلة عدم توفر السيولة لدى الشركات و البنوك المضالعة في هذه الأزمة . حيث قام المسؤولون في تلك المؤسسات بإجراءات الخروج من الأزمة العقارية، فقاموا بعرض الشقق السكنية والعقارات للبيع بأعداد كبيرة مما أدى إلى انخفاض أسعارها بشكل كبير، ثم زاد عدد المساكن المعروضة للبيع حيث لم تجد من يشتريها، وارتفعت في العام 2007 م بنسبة 75% عن عام 2006 م ، وهذا الإجراء أدى أيضا بدوره إلى انهيار جديد في أسعارها، وكذلك تجنب المستثمرين عن الاستثمار في أسهم و سندات الشركات و البنوك المتورطة في الأزمة. وتفاقت عمليات بيع الديون بديون حتى عم العجز في كل القطاع المصرفي الأمريكي وبعده المصارف الأجنبية التي لها تعامل في العقار الأمريكي لينتقل إلى البورصات العالمية ابتداءً من أسهم هذه الشركات و البنوك المتعثرة إلى مختلف القطاعات ذات الصلة. وبعدها إنهارت كل الأسواق والإقتصادات ابتداءً من الولايات المتحدة وخلفها أغلب دول العالم خاصة المتقدم منه، وهذا لا يعني نجاة الدول النامية بل ضررها يعد في خانة التحصيل الحاصل.

المحور الثاني: الإنفاق العام

في سياق التحدث عن الإنفاق العام يجب علينا أن نقدم تعريف للسياسة العامة والتي عرفت بأنها "العلاقة بين الوحدة الحكومية وبيئتها"⁽⁷⁾ وفي إطار علاقة الدولة بشعبها أو محيطها سوف تتكفل هذه الأخيرة بتدبير حلول لكل إنشغالاتهم بما فيها توفير حاجيات جرت العادة أنها من الدولة، لكن مع مرور الوقت كان هناك توجه دائم ومحاولة من قبل الدول إلى ترك جزء كبير من هذه الإلتزامات أنها في نظرها يمكن أن يتكفل بها القطاع الخاص أو الأفراد وتندشغل هي بأكثر الإلتزامات تأثيرا وحساسية، كالتعليم والصحة والدفاع، وغيرهم لكن بعض الدول ومنها الجزائر مازالت حكومة تسعى إلى عدم ترك إلتزاماتها مع مواطنيها- طبعاً دون بحث نوايا هذا الإلتزام- تجعلها من أكثر الدول التي ترضى حاجيات المواطنين، ورغم كل النقص والإخفاقات في إعتقادنا أن خصوصية العلاقة بين الحكومة والشعب في الجزائر، بعد فترة الإستعمار والإشتراكية تحتم هذا الإلتزام.

أسباب زيادة النفقات العامة ⁽⁸⁾:

من بين أهم الأسباب التي تؤدي إلى زيادة الإنفاق العام نجد
أ-زيادة الدخل القومي:

تعتبر زيادة الدخل القومي عامل هام في الزيادة الحقيقية

للإنفاق وتعتبر الزيادة في الإنفاق نتيجة منطقية لنمو الدخل القومي إذ يمكن تشبيه النفقات العامة بالنسبة للدولة بالنفقات الكالية للفرد التي تزداد بارتفاع الدخل

فكلما ارتفع مستوى الدخل كلما زادت إيرادات الدولة اللازمة لتمويل النفقات المتزايدة.

ب- تطور فلسفة الاقتصادية السائدة:

ترتب على تدخل الدولة ازدياد في نشاطها فقامت بالعديد من المشروعات في القطاعات المختلفة سواء كان ذلك لسد نقص نتيجة عدم قيام الأفراد بالنشاط أو السيطرة على القوى الاقتصادية بتأميمها للبنوك والشركات من هذا يتضح أن التغير في الفلسفة الاقتصادية قد أدى إلى التوسع والزيادة في النفقات العامة.

ج- التوسع في المشروعات العامة:

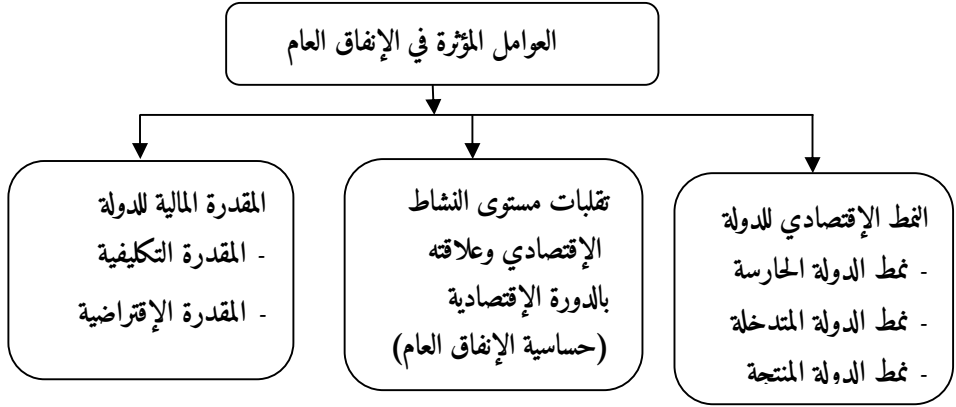
أصبحت الدولة تقوم ببعض المشروعات التي كانت أصلا من أعمال القطاع الخاص وتقوم الدولة بهذا النشاط أما لعجز القطاع الخاص عن إدارة هذا النشاط أو لضمان تشغيل هذه المشروعات الحيوية وثكبد الدولة في سبيل تسيير هذه المشروعات نفقات كبيرة وذلك نتيجة أجور العاملين أو ثمن الآلات وبعضها من هذه المشروعات لا يحقق إيرادات تكفي لتغطية النفقات.

د- المنافسة الاقتصادية:

قد تقوم الدولة بمنح بعض الصناعات الوطنية منح مالية حتى تستطيع هذه الصناعات أن تنافس السلع الأجنبية كذلك قد تقرر الدولة إعفاءات ضريبية للصناعات الوطنية للمساهمة في نمو هذه الصناعات نظرا لصعوبة الظروف التي تمر بها هذه الصناعات.

ونلاحظ أن ليس من بين الأسباب التي تؤدي إلى زيادة الإنفاق الملاءة المالية التي تحدث أثناء الأزمات لكن في المقابل لو تجددت الدولة عند الأزمات فرص للاستثمار في الشركات المتعثرة فهذا ما يمكن أن يحقق لها طفرة اقتصادية ومالية غير مسبقة ورائعة.

الشكل رقم 02: العوامل المؤثرة في الإنفاق العام



المصدر: نواز عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، المدخل الحديث في المالية العامة، (عمان الأردن، دار المناهج، ط1، 2005)، ص 43

"وللحد من الآثار السلبية المصاحبة لاستمرار عجز الميزانية في ظل قصور الطاقة التمويلية برز الاتجاه نحو تخفيض الإنفاق العام، إلا أننا نلاحظ أن تزايد الإنفاق العام كثيرا ما يكون مقصود- حتى في ظل الاتجاهات الحديثة للاعتماد على آليات قوى السوق- في إطار السياسة المالية الهادفة إلى تحقيق أهداف المجتمع"⁽⁹⁾

إن تدخل الدولة في الاقتصاد من خلال سياستها العامة المالية يشكل حافز ودافعا على زيادة الإنتاج، الناتج عن تحريك الطلب الكلي وهذا طبعا ما ندا به كنز بعد الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية في سنة 1929.

الإنفاق العام للدول المتدخلة في السياسة المالية بشدة، أو الإنفاق العام للدول الأقل تدخلا في السياسات المالية والاقتصادية والاجتماعية، لقد تحول الفكر الاقتصادي بشكل كبير من اعتبار الدولة الحارس للنشاط الاقتصادي إلى اعتبار الدولة المتدخل الفعال في تحقيق التوازن الاقتصادي والمالي.

الجدول رقم 01: تطور المؤشرات الاقتصادية الجزائرية

	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
الناتج المحلي (مليون دولار)	170.300	134.14	117.28	103.10	85.351	67.864	56.755	54.710	54.792	
الناتج المحلي (مليون دينار)	10.993.8	9.306.244	8.520.557	7.563.610	6.150.454	5.252.321	4.522.773	4.227.113	4.123.51	

79.130	53.107	50.098	41.991	30.852	25.509	20.117	19.295	21.099	الإيرادات العامة (مليون دولار)
66.196	46.629	34.264	29.835	24.891	19.845	19.988	17.283	15.767	الإنفاق العام (مليون دولار)
12.943	6.592	15.838	12.233	6.050	5.666	132	2.216	5.333	العجز أو الفائض (مليون دولار)
30.169	20.704	13.973	11.012	8.891	7.331	5.684	4.629	4.304	الإنفاق الإستثماري (مليون دولار)
34.488	24.157	19.793	16.992	17.362	14.507	13.776	12.479	11.447	الإنفاق الجاري (مليون دولار)

المصدر: المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية 2012، (الصفحة، الكويت، المعهد العربي للتخطيط، الإصدار الرابع، 2012) ص48

الجدول رقم 02: سعر الدينار أمام الدولار اليورو والذهب

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الدينار مقابل الدولار	75.34	77.82	79.72	72.61	72.61	73.38	71.16	66.83	71.18	72.73	73.94
الدينار مقابل الأورو	70.67	70.17	74.15	86.30	98.95	87.02	93.75	98.33	100.2	104.7	103.49
الذهب (الأوقية)	280.82	248.36	310.12	364.87	410.5	444.1	608.7	693.4	872.1	986.1	1106.8

المصدر: تجميع من الباحث بالإعتماد على مصادر كثيرة منها: بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، (الجزائر، بنك الجزائر، 2008) و المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية 2012، (الصفحة، الكويت، المعهد العربي للتخطيط، الإصدار الرابع، 2012) ص48

الأوقية الذهبية = 31.1034768 grammes = Once troy

لكي نستطيع تقييم سياسة الإنفاق العام في أي بلد يجب التحدث أولا هل البلد

منتج بطبعه أو مستورد، وإذا كان مصدر فيجب معرفة طبيعة صادراته خاصة إذا كانت مواد خام، ثم بعد ذلك نبحث عن العملات الرئيسية التي يتعامل بها ومدى إرتباطه في جانب أسعار التبادل أو أسعار الصرف، لقد بدأت الجزائر بتحرير سعر صرف عملتها في حدود 1994 بدرجة كبيرة بغية تحرير التجارة الخارجية

الجدول رقم 03: تطور سعر صرف الدولار مقابل الدينار

الفترة	1988	1991	1993	1994	1997	1998	2001	2008	2009
الدولار الواحد مقابل الدينار	6.73	22.5	24.1	42.9	58.4	60.6	63	71	74

المصدر: بنك الجزائر

ومن بعدها كان هناك ثبات شبه تام أم العملات الرئيسية خاصة الدولار والأورو، ويفترض أن تكون هذه السياسة مناسبة لبلد منتج ويعمل على التصدير من أجل تخفيض تكلفة منتجاته، وهذا غير مناسب في الحالة الجزائرية.

نعود للجدول السابق حيث نلاحظ كما قلنا ثبات أمان العملات الأجنبية والدولار هو العملة الرئيسية في تجارة النفط، لكن من الجدول سوف نلاحظ تدهور تام للدور أمام وحدة القياس الأكثر ثبات وهي الذهب، حيث نجد الأوقية الذهبية ارتفعت قيمتها من 280.82 إلى 1106.8 دولار -طبعا هذا سعر سنوي متوسط للدلالة فقط فقد بلغت الأوقية الذهبية 1800 دولار- بين سنو 2000 إلى 2010 وهي تعادل 294% تقريبا وهو نفسه معدل تدهور العملة الأمريكية ومع ثبات العملة الجزائرية أمام الدولار نجد أن الدينار إنخفض بنفس القيمة في نفس الفترة، أي لا مبالغة إذا قلنا أن متوسط إنخفاض الدينار بلغ 300 في المئة من قيمته في الفترة سابقة الذكر، وبالعودة للإنفاق العام في نفس الفترة نجد الجزائر تدفع مقابل نفس السلع والمخدمات التي كانت تحصل عليها منذ عشر سنوات ثلاثة أضعاف قيمتها الآن، وبالتالي نكاد نجزم الآن أن الإرتفاع في الإنفاق العام في الجزائر صوري وليس حقيقي خالق للقيمة، عدا مشاكل أخرى سوف نتطرق إليها لاحقا.

• الطلب الكلي = إنفاق استهلاكي + إنفاق حكومي + إنفاق استثماري + الصادرات - الواردات

الجدول رقم 04: تطور إيرادات ونفقات الدولة

الوحدة: مئة ألف الدينار الجزائري

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
2.923.4	3.178.7	2.763.0	1.831.2	1.683.2	1.629.76	1.520.00	1.475.4	1.500.25	1.403.44	1.190.75	الإيرادات
.00	.00	.00	.88	.94	.0	.0	.40	.0	.0	.0	
- 8.03%	15.04%	50.87%	8.79%	3.28%	7.22%	3.02%	-1.66%	6.68%	17.86%		
3.445.9	2.661.2	2.363.1	1.652.6	1.439.5	1.255.27	1.200.00	1.141.6	1.053.36	.948.760	830.084.	الإعتمادات
.99	.57	.88	.98	.48	.3	.0	85	.6			
29.49%	12.61%	42.99%	14.80%	14.68%	4.60%	5.10%	8.38%	11.03%	14.30%		
3.331.9	3.231.1	2.391.2	2.294.9	2.115.8	1.495.00	.720.000	787.81	..552.262	..503.600	..346.010	التجهيز
.52	.24	.60	50	.79	.4		..2				
3.12%	35.12%	4.20%	8.46%	41.53%	107.64%	-8.61	42.65%	9.73%	45.54%		

المصدر: مجموع أعداد الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الخاصة بقوانين المالية السنوية والتكميلية تاريخ

المشاهدة 2012/06/01 http://www.andi.dz/ar/?fc=loi_finance

إن قراءة بسيطة ولو ليست متخصصة في الجدول السابق تعطي إنطباع، أن الجزائر إنتهجت في هذه الفترة سياسة التوسع في الإنفاق العام غير مسبوق خاصة، بعد سنة 2005 وهي الفترة التي شهدت طفرة بتروولية عالية جدا وغير مسبوق بعد إحتلال الولايات المتحدة للعراق، ووصول الأزمة العالمية المالية لأوجها مع مطلع 2007، رغم أن بؤادر الأزمة كانت قبل ذلك بكثير، وبالتحديد بين 2001 و2003، طبعا الأرقام الموجودة في الجدول هي الإيرادات الكلية ومعها الإعتمادات الكلية أو النفقات العامة سواء ميزانية التسيير أو ميزانية التجهيز، ولن نحاول التفصيل في ميزانية كل وزارة التي تجعل من تقييمنا لسياسة الإنفاق العام، تدخل في نفق البحث عن إستراتيجيات الدولة الجزائرية في مجال المال العام، وهنا سوف نبدأ تحليلنا بالإدعاء أن الجزائر رغم أنها توسعت ظاهريا في الإنفاق العام، -طبعا دون أن نتحدث عن الإيرادات العامة إلا من جانب المقارنة - وهذا ما يبينه الجدول فإننا نعتقد أن الزيادة في الإنفاق العام هي زيادة تضخمية ناتجة عن التهاوي المفرط في قيمة الدينار الجزائري وليست زيادة حقيقة تساعد على تحقيق أهداف إنمائية، أو زيادة الرفاهية في المجتمع، أو حتى تقليص حالة الفقر المتزايد والغير عقلاني، ومن جهة أخرى سوف نطرح تساؤل إقتصادي محاسبي أو حتى ممكن أنه يكون مالي، وهو ما مدى نجاعة الإعتمادات المطلوبة سنويا؟ وكما هي

قيمة الإعتمادات المسترجعة للخرينة العمومية؟ وما هو حجم التحويلات بين مواد الفصل الواحد في كل باب من أبواب ميزانية التسيير بشكل كبير، وبعدها ميزانية التجهيز؟

المستوى العام للأسعار

في الحقيقة يمكن معرفة التضخم في بلد ما إما بقياس درجة إرتفاع الذهب أمام العملة المحلية كوحدة قياس مركزية ومضمونة أو تحليل الزيادة في الأسعار لقائمة من المواد الرئيسية كمستهلكات للمجتمع تحدد ب 100 مادة أو 250 مادة أو 500 مادة رئيسية للمواطن وكلما كان التحليل دقيقا كانت معرفة نسبة التضخم في هذا البلد دقيقة بدرجة عالية ومضمونة للتحليل.

المحور الثالث: تقييم سياسات الجزائر في مجال الإنفاق العام

أولا: تقييم محاسبي.

قبل التقييم يجب أن نبين الفرق بين ميزانية التسيير وميزانية التجهيز ميزانية التسيير تدفع نفقاتها من أجل تسيير مصالح الدولة وإدارتها ومختلف المؤسسات العمومية، أما ميزانية التجهيز فننفقاتها تتميز بطابع الاستثمار الذي ينتج عنه زيادة في الناتج الوطني الإجمالي وبالتالي زيادة ثروة البلاد مثل بناء السدود والجامعات والمستشفيات وشق الطرق.

لعلنا هنا سوف نطرح أول مشاكل تقييم نظام الإنفاق العام وهو مشكل آلية عمل المحاسبة العمومية، وكيفية حصول كل إدارة أو مرفق عمومي على أمواله من الإعتمادات التي تخصصها له الدولة في ميزانية كل سنة، وكذا آلية طلب الإعتمادات السنوية سواء كانت في ميزانية التسيير أو ميزانية التجهيز أو الإستثمار، وأخيرا العلاقة بين أطراف العملية المحاسبية (الآمر باصرف في أي مستوى أو أي صفة ثم المحاسب العمومي على كل المستويات ثم أطراف الرقابة سواء المراقب المالي، المفتشية العامة للمالية أو مجلس المحاسبة أو أي هيئة رقابة أو تشريعية مكلفة بمتابعة فعالية الإنفاق العام. هدر المال العام الناتج عن مساوئ العلاقة بين أطراف المحاسبة العمومية، والمتمثل في تضخم فواتير النفقات العامة بقصد أو بغير قصد، ويمكن الانتقال من الرقابة القبلية للعملية إلى الرقابة البعدية أو حتى المستمرة أو تسديد العملية قبل وليس بعد أداء الخدمة للمرفق العمومي ووضع سقف محدد للنفقات لا يمكن تجاوزها بأي حال من الأحوال كما يجب تعدد أركان الشفافية والحكم الراشد في المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري، والانتقال شبه كلي للإعتماد على الإستقلال المالي في العائد والنفقة العامة بالنسبة للجماعات المحلية. سوف نتحدث في مجال المشروعية والملاءمة على ثلاث نقاط لها علاقة بالنفقة العامة وحوكمة هذا النوع من المؤسسات هذه النقاط هي:

- إذا كانت أجهزة الرقابة تفحص تسيير المحاسب على أساس المشروعية، فلا جدوى لديه من معرفة ملائمة اختيارات الأمر بالصرف ما دام غير مسئول عنها .
-يجري المحاسب مراقبته على أساس الوثائق، الأمر الذي لا يتيح له - حتى و لو سمح له بذلك - معرفة ظروف تقرير اختيارات الأمر بالصرف، نظراً لمحدودية المعلومات التي تتضمنها .

كل تصرف من المحاسب العمومي لفحص الملاءمة هو سعي لتوسيع صلاحياته وتضييق من مجال تحرك الأمر بالصرف

هذا النوع من العلاقة بين الطرفين لا يمكن أن يسمح بالشفافية المحاسبية وهذا يعيب المحاسبة العمومية في مجال السيطرة على الإنفاق العام ومنع تبذير الأموال، ونعتقد أن نفقات عامة كثيرة يمكن تجنبها أو ترشيدها إذا كانت المحاسبة العمومية تملك آليات مناسبة، تساعد على الإستعمال الجيد للإنفاق العام خاصة في ظل الأزمات، ومن منطلق محاربة الفساد إذا إستثنينا أجور الموظفين العموميين، يمكننا القول بدون مبالغة أن الدولة يمكنها أن تربح في حدود 30 في المئة من الإعتمادات السنوية المخصصة في ميزانيات التسيير وأكثر من 50 في المئة من الإعتمادات المخصصة لميزانيات الإستثمار، هذا عدا التحدث عن تحويل المبالغ بين مواد الفصل الواحد في هذه الإعتمادات كي تقلل هذه المؤسسة الإدارية من المردودات التي تبقى في نهاية السنة وذلك للمحافظة على حجم الإعتمادات أو طلب الزيادة دون مراعاة كفاءة وفعالية هذه الإدارة، وطبعاً هذا الكلام لا تستثنى منه مؤسسة عمومية في الجزائر في كل المستويات، وليست هناك آليات مقترحة من أجل زيادة مقدرة المحاسبة العمومية في ترشيد الإنفاق العام.

ثانياً : تقييم إقتصادي ومالي

"أكد السيد لكساوي (محافظ بنك الجزائر) أن احتياطات المصرف الرسمية للجزائر بلغت أزيد من 176 مليار دولار في أواخر سبتمبر 2011" عندما نجد أن لدينا إحتياطي صرف بهذا الحجم ولا نملك سياسة إنفاقية، وبلدنا لا تستقطب الإستثمار الأجنبي المباشر منذ مدة يطلب صندوق النقد الدولي الأموال من الجزائر، وبنوكنا لا تستطيع التصرف في أموالها، ولا نقول لا تستطيع إستثمار أموالها المجمدة بالملايير من الدولارات، هذا يجعل فاتورة الإنفاق ترتفع، لأن الإقتصاد يعتمد كلياً على الإنفاق العام خاصة وأن الدولة كما قلنا هي الموظف الأكبر للأفراد وبالتالي خلق الإستهلاك والطلب العام يأتي من كتلة الإنفاق وسرعة دوراتها داخل المجتمع.

ومن جهة أخرى نجد أن فعالية إنتاج النفقة العامة يؤدي إلى تحليل كل من النفقة والعائد منها لكن العائد من النفقة العمومية في إقتصاد مغلق كالجزائر لا يمكن

قياسه بدرجة عالية من اليقين رغم أن الاستفادة من هذا الإنغلاق كانت كبيرة في الجزائر حيث كانت تأثيرات الأزمة غير مرئية رغم أنها موجودة، إذن التحليل العميق للعلاقة بين الإنفاق العام والتضخم في ظل الأزمات يتطلب توافر شروط منها تبرير النفقة، الرقابة المحاسبية القبلية والبعدية على هذه النفقة، تحديد أبعاد التضخم، خاصة في شكله التراكمي.

الدين العمومي (الدين العام)

"ارتفع من 36.45 مليار دولار في العام 2010 إلى 46.88 مليار دولار في 2011"، فوجد أنه ووسط الدول العربية المعنية بالتصنيف، جاءت الجزائر العاشرة، حيث وصلت نسبة الدين العام إلى حجم الناتج المحلي لديها 23.8 في المائة السنة الفارطة، بينما لم يكن يتجاوز نسبة 21 في المائة العام 2010. ويرى التقرير الأول من نوعه بأن وجود هذا الحجم الهائل من الديون العامة للجزائر من الممكن أن يؤدي إلى شلل تام في الاقتصاد في حالة حدوث صدمة نفطية جديدة مفاجئة في أسعار الذهب الأسود ما ينجم عنه ضعف في النمو الاقتصادي الذي وصل إلى معدلات أقل من التوقعات الحكومية للسنة الثالثة على التوالي، ويرهق الميزان التجاري ومن ثم ميزان المدفوعات للبلد المدين ثم يمتد إلى فقدان مصداقيتها محلياً ودولياً وتزداد معدلات التضخم النقدي والبطالة ويبقى الاقتصاد يدور في إطار (الحلقة المفرغة للفقر) التي لا سبيل لكسرها إلا بالعون الخارجي المركز على بناء البنية الأساسية"

أما بخصوص التضخم فإن له تأثير، لا يمكن تجاوزه خاصة في مجال الإنفاق العام، فارتفاع الأسعار عند الأزمات بلد يعتمد في إقتصاده على فاتورة الخارج يجعل الملاءة المالية المستعملة في الإنفاق العام، هي عبارة على تحويل قانوني لهذه الأموال لجيوب البلدان المصدرة للجزائر سلعها وخدماتها، وبعبارة أخرى سوف يتم عن طريق الإستيراد من الخارج دفع فواتير أكبر بالعملة الصعبة لنفس السلع والخدمات التي كنا نحصل عليها بأنمان أقل، وبالتالي تحويل الملاءة المالية للخارج عن قصد أو بدون قصد.

ثالثاً: تقييم دولي سهولة وصعوبة الاقتراض وعلاقته بالإنفاق العام. اعتبر القروض فيما مضى وسيلة استثنائية لتغطية النفقات العامة وكان السبيل الدولة في الحصول عليها هو اللجوء إلى كبار المالين تخضع شروطهم (وضعهم في ذلك وضع الأفراد) غير أن ازدياد الحاجات العامة وعدم كفاية الضرائب لتمويلها دفعت الدولة إلى الاقتراض مراراً وبكثرة.

تخلص الجزائر من مديونيتها الخارجية بشكل شبه تام، هو مؤشر ممتاز على إستقلالها المالي وبالتالي إستقلال قراراتها، لكن سيكون من الوجب هنا طرح مشكل لا يقل أهمية من مشكل الديون الخارجية فالجزائر منذ 2010 بدأت تحقق عجز كبير في ميزانيتها الناتج عن التوسع في الإنفاق مع بقاء أو تقلص الإيرادات، هذا من جانب

من جانب ثاني لقد بلغ الدين الداخلي للجزائر رقم قياسي غير مسبوق إقتصاديا يشكل خطر لا يمكن التغاضي عليه في المدى القصير أو المتوسط حيث بلغ الدين الداخلي للحكومة الجزائرية كم قلنا سابقا 46 مليار دولار، أي ما قامت الجزائر بتسديده للخارج تحول للداخل وفي فترة وجيزة، دون توفر آليات حقيقية لمراقبة جدواه، وهذا الدين الداخلي على الرغم أنه لا يضر الدولة بنفس حجم الدين الخارجي إلا أن له تأثير إقتصادي سلبي خاصة في جوانب تباطؤ إنتاجية الأطراف التي قدمت ديون للدولة وهي مرغمة أو مضطرة مع قدرة الدولة على فرض شروطها أثناء حصولها على مثل هذه الديون من المتعاملين المحليين.

خاتمة:

يشير فيليب تابلور "إلى أن ترشيد الإنفاق العام لا يعني مجرد تخفيض النفقات وإنما تبرير الإنفاق بما يحقق رفاهية المجتمع، أي إنتاجية الإنفاق العام"، من هذه العبارة سوف تكون الخاتمة حيث نعتقد أن الجزائر لم تكن مخطئة في زيادة الإنفاق سنة بعد أخرى، وليست هذه السياسة التي تشكل مأزق على المدى الطويل للجزائر في ظل الأزمة، حيث يمكننا القول أن سياسة رفع الإنفاق أو خفضه في حد ذاتها تتطلب توافر وسائل وموارد بشرية ومادية جيدة من أجل تحقيق أهداف التوسع في الإنفاق العام، نحن نعتقد أن إنتاجية الإنفاق العام في الجزائر في هذه السنوات سيئة جدا وهذا للأسباب التالية:

هناك هدر كبير للأموال العامة بقصد وبغير قصد أدى إلى عدم فعالية وكفاءة هذا الإنفاق.

لا تملك الجزائر لحد الآن العناصر البشرية المناسبة لكي تبلغ أهدافها الإنفاقية الإنفاق الإستثماري في فترة الملاءة والمالية والأزمات يحقق نتائج أفضل من الإنفاق التسييري.

إن تسارع ودورية الأزمات الإقتصادية والمالية يشكل خطر على الإقتصاديات المفتوحة، لكن الإقتصاد المغلق مثل الإقتصاد الجزائري يحتاج إلى التحول إلى إقتصاد إنتاجي كي يتعدى الأزمات الرأسمالية، خاصة وأن الدول الرأسمالية تمتلك مقومات خاصة بالتضخم وسعر الصرف، تساعد في كثير من الأحيان على تجاوز هذه الأزمات. لعل من أهم عيوب الإنفاق العمومي في الجزائر وأكبر مسبب لهدر المال العام هو طبيعة النظام المحاسبي المستعمل وهو المحاسبة العمومية التي تتطلب كفاءة وإتقان عاليين من أجل إستعمال جيد للأموال العمومية، حيث بالرجوع إلى طبيعة الرقابة المحاسبية في هذا النظام، وآليات العلاقة بين أطراف تنفيذ النفقة العمومية سيكون هناك وبلا

ريب تسرب مبالغ فيه من الأموال التي قد كان من الممكن الإستفادة منها بشكل عادل، وهذه المهمة تزداد أهمية عند توفر ملاءة مالية كبيرة وفي ظل أزمة مالية أو إقتصادية.

الهوامش والمراجع:

- 1- ضياء مجيد الموسوي، الأزمة الاقتصادية العالمية 1986-1989، (عين مليلة، الجزائر، دار الهدى للطباعة والنشر، 1990) ، ص.09
- 2-ضياء مجيد الموسوي، نفس المرجع، ص.90.
- 3- هانس بيتر مارتين، هارالد شومان، نخ العولمة: الإعتداء على الديمقراطية والرفاهية، ترجمة: عدنان عباس علي، (الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، العدد 238، أكتوبر 1998)، ص ص، 89-92.
- 4- هانس بيتر مارتين، هارالد شومان، المرجع نفسه، ص ص.89-92.
- 5- محمد، سامر القصار، الأزمة المالية العالمية: دلائل إقتصادية على سطوع المنظومة الإسلامية من بين أنقاض الرأسمالية، (دمشق، سوريا، دار الفكر، 2009)، ص.15.
- 6- محمد، سامر القصار، المرجع نفسه، ص ص.15-16.
- 7- جيمس أندرسون، صنع السياسة العامة: ترجمة: عامر الكبيسي، (عمان، الأردن، دار المسيرة، 1998)، ص.14.
- 8- <http://www.ecampus.ufc.dz/fp/FP/Finance%20Publique/> تاريخ المشاهدة 2012/06/10.
- 9- محمد عمر أودوح، ترشيد الإنفاق العام وعجز ميزانية الدولة، (الإسكندرية، مصر، الدار الجامعية، 2006)، ص 09.